-المحاضرة 01 :

مدخل مفأهيمي لقانون التجارة الخارجية

تُعتبر التجارة الخارجية من أهم محركات الاقتصاد العالمي، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي ،وتوفير المنتجات ، وزيادة التنافسية بين الدول .ولضمان سير العمليات التجارية بشكل منظم وعادل ،ظهر قانون التجارة الخارجية الذي يُنظم عمليات الاستيراد والتصدير ،ويحدد السياسات الجمركية ،ويُعالج العلاقات التجارية بين الدولة ومحيطها الخارجي.

ففي ظل العولمة والتكامل الاقتصادي المتزايد، أصبحت التجارة الخارجية عنصرًا أساسيًا في تحقيق النمو الاقتصادي للدول . فالتبادل التجاري بين الدول لم يعد مجرد اختيار، بل أصبح ضرورة لتعزيز التنمية الاقتصادية، نقل التكنولوجيا، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .ومع ذلك، فإن التجارة الخارجية لا تتم بشكل عشوائي، بل تحكمها مجموعة من القواعد القانونية الوطنية والدولية التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول والفاعلين الاقتصاديين الدوليين.

في هذه المحاضرة ،سنستعرض مفهوم قانون التجارة الخارجية ،مجاله ،أهميته ،وخصائصه ،مع تسليط الضوء على الفروق بينه وبين قانون التجارة الدولية ،وذلك لفهم أعمق لكيفية تنظيم التجارة بين الدول ودورها في الاقتصاد العالمي.

والإشكالية التي تطرح هناهي تساؤلات قانونية عديدة ،مثل:

- كيف يتم تنظيم التجارة الخارجية قانونيًا ؟

-ما هو مجال تطبيق قانون التجارة الخارجية وماهي أهميته وخصائصه؟

-كيف توازن الدول بين حرية التجارة من جهة ،وحماية مصالحها الاقتصادية من جهة أخرى؟

وتعالج هذه المحاضرة وفقا للخطة الموجزة التالية :

-المحور الأول: ماهية قانون التجارة الخاجية .

-المحور الثاني: خصائص قانون التجارة الخارجية وأهميته ومجال تطبيقة .

****

-المحور الأول: ماهية قانون التجارة الخاجية

تتعدد تعاريف قانون التجارة الخارجية حسب المنطلق الذي ننطلق منه فهناك التعريف العام والتعريف القانوني الذي قد تورده النصوص القانونية، كما هناك التعريف الاقتصادي :

– أولًا : التعريف العام لقانون التجارة الخارجية :

قانون التجارة الخارجية هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم تدفق السلع والخدمات بين الدول، وتشمل المعاهدات الدولية، القوانين الجمركية الوطنية، واتفاقيات التجارة الحرة، واللوائح المنظمة للاستيراد والتصدير.

ومن حيث الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية فإن الإقتصاديون يطلقون على المعنى الواسع للتجارة الخارجية مصطلح التجارة الدولية الذي يؤطره قانون التجارة الدولية، في حين يطلقون على المعنى الضيق مصطلح التجارة الخارجية الذي يرتبط بقانون التجارة الخارجية والعلاقة بينهما هي علاقة الكل بالجزء ،من حيث أن قانون التجارة الخارجية هو جزء من قانون التجارة الدولية مع التفريق بينهم

–مثال عملي:

شركة جزائرية تستورد معدات إلكترونية من ألمانيا، فتخضع هذه العملية لقوانين التجارة الخارجية ذات المنشأ الوطني، بما في ذلك التعريفات الجمركية، كما تخضع للاتفاقيات التجارية بين البلدين والنصوص القانونية الدولية ذات الصلة.

وتترابط النصوص القانونية الدولية والوطنية في تأطير التجارة الخارجية حيث نجد مثل المادة 1 من اتفاقية الجات (GATT) تنص على":**تضمن الدول الأعضاء معاملة تجارية غير تمييزية بين الشركاء التجاريين ،بما يتماشى مع مبدأ الدولة الأكثر رعاية".**

–هذا يعني أن أي ميزة تمنحها دولة إلى دولة أخرى ،يجب أن تمنحها لجميع الدول الأعضاء في الاتفاقية.وقد جسد هذا المبدأ في القوانين الوطنية للاستثمارات الدولية بحكم مطالبة المستثمرين المالكين لرؤوس الأموال بالمعاملة العادلة بينهم وبين باقي المستثمرين الآخرين دون تمييز أو انتحياز.وهو ما كرسه المشرع الجزائري عبر قوانين الاستثمار الوطنية وهذا يوضح الارتباط بين الاطار القانوني الدولي والوطني لمجال لتجارة الخارجية.

-ثانيا:التعريف القانوني لقانون التجارة الخارجية:

من خلال نصوص الأمر 04/03 المتعلق بالاستيراد والتصدير نجد أنه هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم عمليات تبادل السلع

والخدمات بين الدول، وتشمل القوانين والإجراءات التي تحكم الاستيراد والتصدير، والتعريفات الجمركية، والقيود التجارية، والاتفاقيات الدولية.

-ثالثا:التعريف الاقتصادي لقانون التجارة الخارجية:

يعرفه الاقتصاديون بأنه الإطار الذي ينظم تدفق السلع والخدمات بين الدول بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، وتعزيز النمو، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، وذلك من خلال تنظيم التبادل التجاري وفقاً لآليات السوق والعوامل الاقتصادية مثل العرض والطلب، وتكلفة الإنتاج، والمزايا النسبية.

-رابعا: الفرق بين قانون التجارة الخارجية وقانون التجارة الدولية:

قد يلتبس مفهوم قانون التجارة الخارجية مع أقرب المفاهيم القانونية إليه وهو قانون التجارة الدولية ورغم الترابط بين المفهومين والعلاقة التي تربطهما بوصفها علاقة الجزء بالكل إلا أنهما منفصلان من جهة الدراسة الأكاديمية :

أ-قانون التجارة الخارجية:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم عمليات التبادل التجاري لدولة معينة مع الدول الأخرى. أي أنه يركز على تنظيم التجارة الخارجية من منظور وطني، ويتعلق بالسياسات الاقتصادية والجمركية للدولة، مثل قوانين الاستيراد والتصدير، الرسوم الجمركية، والقيود التجارية التي تفرضها الدولة لحماية اقتصادها.

ب- **قانون التجارة الدولية:**

هو فرع من القانون ينظم العلاقات التجارية بين الدول، ويشمل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحكم التجارة بين الدول، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،(WTO) واتفاقيات المناطق الحرة، والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف. يهدف هذا القانون إلى تسهيل التجارة بين الدول وتقليل العوائق التجارية من خلال قواعد موحدة تحكم العلاقات التجارية الدولية.

و**الفرق الجوهري** هو أن **قانون التجارة الخارجية** يركز على تنظيم التجارة من **وجهة نظر الدولة الواحدة** ويحدد سياساتها التجارية الخاصة بينما **قانون التجارة الدولية** يهتم بالتبادل التجاري بين الدول **من منظور دولي** ويستند إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحكم التجارة العالمية. ونجد مفوه قانون التجارة الدولية أوسع من مفهوم قانون التجارة الخارجية لذلك علاقتهما هي علاقة الكل بالجزء رغما أنه من ناحية حقل الدراسة العليمة يمكن فصلهما لكن عمليا هما متصلان .

المحور الثاني: خصائص قانون التجارة الخارجية وأهميته ومجال تطبيقة :

يتميز قانون التجارة الخارجية بجملة من الخصائص تميزه عن غيره من المفاهيم المشابهة ترتبط أو تبين أهميته كم أن له مجال تطبيق محدد:

أولا: خصائص قانون التجارة الخارجية:

1- الطابع الوطني:

قانون التجارة الخارجية تنظمه الدولة وفقًا لسياساتها الاقتصادية والتجارية، فهو يحدد القواعد التي تحكم استيراد وتصدير السلع والخدمات داخل الدولة.

2-التأثر بالسياسات الاقتصادية للدولة :

يتغير قانون التجارة الخارجية حسب توجهات الدولة الاقتصادية، فقد يكون في بعض الفترات متجهاً نحو الحمائية بإنتهاج سياسة حماية الإنتاج المحلي عبر فرض ضرائب على الاستيراد وتحديد حصص أو رفع التعريفة الجمركية، أو نحو التحرير التجاري عبر تخفيف القيود لتعزيز التجارة مع الدول الأخرى مثل خفض الضرائب والتعاريف الجمركية.

3- الارتباط بالقانون الدولي:

رغم كونه قانونًا داخليًا، إلا أنه يتأثر بالاتفاقيات الدولية والتشريعات العالمية مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

4 - الديناميكية والتطور المستمر :

نظرًا لتغير الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، فإن قانون التجارة الخارجية يتغير باستمرار لمواكبة التطورات الجديدة في الأسواق العالمية.

5- التوازن بين المصالح الوطنية والعالمية :

يسعى القانون إلى تحقيق حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية غير العادلة، وفي الوقت نفسه تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارات الأجنبية بما يخدم المصالح الوطنية.

6- التنوع في الأدوات القانونية:

يستخدم قانون التجارة الخارجية أدوات متعددة مثل التعريفات الجمركية، الحصص الاستيرادية، القيود غير الجمركية، والإعانات لدعم المنتجين المحليين أو التحكم في تدفق السلع والخدمات.

7-يهدف إلى تحقيق الاستقرار التجاري :

يعمل على ضبط تدفق السلع والخدمات بين الدول لمنع الأزمات الاقتصادية والتجارية، مثل العجز الكبير في الميزان التجاري أو تقلبات العملة.

وباختصار، قانون التجارة الخارجية يجمع بين المرونة والتكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية وبين السياسات الوطنية التي تحمي الاقتصاد الداخلي.

– ثانيا: أهمية التجارة الخارجية :

تُعدّ التجارة الخارجية من النشاطات الاقتصادية المهمة في العالم؛ حيث تعتمد عليها معظم الدول في أنظمتها الاقتصادية والاستهلاكية، ومن أهميتها ما يلي:

1-تُعدّ التجارة الخارجية مقياسًا لانفتاح الدول على الإنتاج، والمنافسة في الأسواق العالمية؛ كما تعدّ وسيلة لحصول الدول على العملات الأجنبية بسبب اعتمادها على معدلات الإنتاج.

2-تُساهم التجارة الخارجية في ضبط الدول معًا في المجتمعات، سواء أكانت ذات بيئة اقتصادية نامية أم متقدمة؛ إذ تساعد على تحسين العلاقات بين الدول من خلال استقرار أسواق جديدة.

3-تعتمد الدول على التجارة الخارجية من أجل زيادة رصيد العملات الصعبة في حساباتها، بسبب اعتماد عمليات التصدير والاستيراد على استخدام عملات مختلفة.

4- تساهم في دعم الاستثمارات الأجنبية الخارجية، من خلال السماح للمستثمرين بجلْب السلع والخدمات عن طريق المشاركة في سوق العمل المحلي للدول والقطاعات الاقتصادية الخاصة بها.

5-تُعتبر التجارة الخارجية مؤشرًا مهمًا لتقييم القدرة التنافسية بين الاقتصادات الدولية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من العوامل الخاصة بالتبادل التجاري ومتابعة الأزمات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية في الميزان التجاري للدولة، من أجل تقييم طبيعة تأثير حركات الاستيراد والتصدير على العمليات المحلية، وأيضًا علاقتها مع العملات الأجنبية .

-ثالثا: مجال تطبيق قانون التجارة الخارجية:

لكل قانون مجاله الذي يطبق فيه أي النطاق القانوني للتطبيق فما هو نطاق أو مجال تطبيق قانون التجارة الخارجية :

1-مجال التجارة الخارجية بصفة عامة:

يتمثل في تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والإقليم المختلفة، كما يشمل القواعد المنظمة لعملية استيراد وتصدير السلع والخدمات، حيث لا يمكن أن تتم التجارة الخارجية دون وجود عمليات الاستيراد والتصدير بين الدول، وحتى يكون التعامل في إطار منظم، استُحدثت هيئات متخصصة لتنظيم المعاملات التجارية الدولية، مثل **اتفاقية الجات ،1947 ومنظمة التجارة العالمية** 1995، بالإضافة إلى خضوع التجارة الخارجية من الناحية القانونية للاتفاقيات الدولية المبرمة بين الدول، مثل **الاتفاقيات الثنائية والإقليمية** والأسواق المشتركة.

2-مجال الاستيراد والتصدير:

يسعى قانون التجارة الخارجية إلى ضبط نشاط الاستيراد والتصدير الذي تمارسه الدولة باعتبارها كيانًا اقتصاديًا، بالإضافة إلى مختلف المتدخلين في العملية، خصوصًا المؤسسات التجارية، مع تحديد الضوابط والقواعد التي يجب احترامها في هذا المجال، لا سيما تلك التي تفرضها المنظمات العالمية فيما يخص **القواعد الصحية، والبيئية، والتنظيمات المتعلقة برخص الاستيراد والتصدير، والمعايير الفنية** .كما تدخل القوانين المحلية في تنظيم الاستيراد والتصدير، مثل **القوانين الجمركية** التي تحدد الرسوم والإجراءات الخاصة بهذه العمليات.

3-مجال التحكيم التجاري الدولي:

يُعدّ التحكيم التجاري الدولي من أهم الوسائل المعتمدة في التجارة الخارجية لحل النزاعات الناشئة عن المعاملات التجارية الدولية. تلجأ العديد من الدول والشركات إلى التحكيم كوسيلة لحل الخلافات بدلاً من اللجوء إلى القضاء المحلي، حيث يعتمد التحكيم على مبادئ وأعراف دولية متفق عليها. وقد تم وضع إطار قانوني للتحكيم التجاري الدولي من خلال **قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لسنة ،1985** بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها الهيئات الدولية المختصة بالتحكيم مثل **غرفة التجارة الدولية ،(ICC) الجمعية الأمريكية للتحكيم ،(AAA) وغرفة التجارة العربية الدولية. (CACI)**

–خلاصة:

✓**قانون التجارة الخارجية** ينظم العلاقات التجارية بين الدولة ومحيطها الخارجي أي حركة السلع والخدمات من الدولة إلى السوق الدولية وهذا يعرف بالتصدير والعكس أي حركة السلع والخدمات من دولة خارجية أو السوق الدولية إلى السوق الوطنية وهذا يعرف بالاستيراد.

✓يعتمد على الاتفاقيات الدولية، القوانين الوطنية الجمركية، والنصوص القانونية ذات الصلة، والسياسات التجارية.

✓يتأثر بالتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية، مما يجعله مجالًا متجددًا باستمرار.

–خاتمة:

ختامًا ،يُعتبر قانون التجارة الخارجية عنصرًا أساسيًا في ضبط وتنظيم المعاملات التجارية بين الدول ،حيث يهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز التكامل الاقتصادي الدولي .من خلال القواعد والتشريعات التي تحكم الاستيراد والتصدير ،والمعايير الجمركية ،والاتفاقيات التجارية الدولية ،تسهم التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد ،وجذب الاستثمارات ،وزيادة القدرة التنافسية للدول.

كما أن التطورات السريعة في الاقتصاد العالمي والتجارة الرقمية تستوجب تحديث هذا القانون باستمرار لمواكبة التحديات الجديدة ،مثل العولمة ،والتحكيم التجاري ،والمعايير البيئية والصحية .لذا ،فإن فهم هذا القانون لا يقتصر فقط على الجوانب القانونية ،بل يشمل أيضًا الأبعاد الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في حركة التجارة العالمية.وفي ظل هذه الأهمية الكبيرة ،يبقى على الدول العمل على تطوير سياساتها التجارية ،وتعزيز التعاون الدولي لضمان تجارة أكثر عدالة وفعالية واستدامة .

ـقائمة المراجع:

أ- كتب:

1-شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة، المكتبة الشاملة الذهبية ، الجزائر 2019 ، الرابط:

https://ketabonline.com/ar/books/91738?utm_source=chatgpt.com

2- نعناعة بوحفص،الشامل في قانون التجارة الدولية- التشريع الجزائري نموذجا، الجزء الأول ، ببلومانيا للنشر والتوزيع، الجزائر 2020 .

ب -المواقع الإلكترونية والتشريعات:

1 -وزارة التجارة الجزائرية – النصوص القانونية للتجارة الخارجية:
الرابط: https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation/recueil/commerce-exterieur
يحتوي هذا الموقع على مجموعة من القوانين والتشريعات الجزائرية المتعلقة بالتجارة الخارجية، بما في ذلك القوانين والقرارات التنفيذية. Ministère du Commerce+2Ministère du Commerce+2Ministère du Commerce+2dcwalger.dz+3Ministère du Commerce+3Ministère du Commerce+3

2-بوابة القانون الجزائري ، القانون التجاري الجزائري:
الرابط: https://droit.mjustice.dz/sites/default/files/code_commerce_ar.pdf

3-منظمة التجارة العالمية (WTO): www.wto.org

4-البنك الدولي - تقارير التجارة العالمية: www.worldbank.org

5-صندوق النقد الدولي - السياسات التجارية: www.imf.org

6-منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): unctad.org

7-وزارة التجارة وضبط السوق الوطنية [قوانين الاستيراد والتصدير]الموقع الرسمي: https://www.commerce.gov.dz/#